

يد كتلة الأجور



وصولاً إلى خصخصة هذا القطاع.

■ رفع الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 12% في المرحلة الأولى، ثم إلى 15% في المرحلة الثانية، مع إضافة ضريبة بنسبة 5% إضافية على خدمات الماء والكهرباء والاتصالات لتمويل البلديات التي تستفيد حالياً من اقتطاعات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10% على فواتير هذه الخدمات.

■ رفع الضريبة على ربح الفوائد من 5% إلى 7%.

■ الإعداد لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان من دون مس عائدات الحكومة والنسب المفروضة بموجب نظام الضرائب النوعية المتعددة في ظل النظام القائم.

■ رفع الدعم كلياً عن أسعار النفط المحلية بما يسمح بانعكاس تغير الأسعار عالمياً مباشرة عليها، ورفع الرسم المفروض على كل صفحة بنزين تدريجياً ليعود إلى مستواه في أيار 2004 (أي 12 ألف ليرة).

■ خصخصة قطاع الاتصالات الخلوية، وسن قانون يسمح ببيع أصول هذا القطاع، (علماً بأن القانون 431 يجيز بيع رخصتي الخلوي الحاليين فقط من دون الأصول)، مع إدراج 20% على الأقل من أسهم شركات الخلوي الجديدة في بورصة بيروت.

■ إنشاء شركة «Liban Telecom» عبر دمج «أوجيرو» مع مديرتي وزارة الاتصالات، وتشركة هذه المؤسسة، لتقوم الحكومة في نهاية المطاف ببيع حصة تصل نسبتها إلى 40% من Liban Telecom إلى مستثمر استراتيجي.

■ إعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان، بدءاً بتخمين أصولها مروراً بتسريكتها، عبر إنشاء شركات عدة للإنتاج والنقل والتوزيع، وإطلاق مناقصة لتلزم عقود الإدارة والتوزيع للقطاع الخاص، وصولاً إلى خصخصة الشركات الجديدة لكهرباء لبنان (New EDL).

■ بيع شركات طيران الشرق الأوسط وإنترنا وكازينو لبنان وأهراء الحبوب وإدارة حصر التبغ والتبناك ومصفاة طرابلس والزهراني ومطار بيروت وبعض المرافئ.

ماذا بعد؟

هذه العينة من الإجراءات التي تضمنتها برنامج باريس 3، تبين حجم المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي ستترتب على تطبيقها، وهذا ما يضع الحكومة الحالية أمام اختبارات قاسية، كان أولها ابتداء صيغة تسوية في بيانها الوزاري، عندما جرى تدوير الزوايا في الفقرة الـ 28 من البند الثالث، الذي نص على «السير في تطبيق وتطوير سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر باريس 3، بهدف تحديث بنية الاقتصاد الوطني والحفاظ على استقراره وتعزيز فرص نموه، فضلاً عن المساعدة في تحرير باقي الهيئات والقروض التي تعهدت بها الدول والمؤسسات المانحة للبنان، وتنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية، وإجراء عمليات الخصخصة، وفق القوانين المرعية والسياسات القطاعية التي تضعها الحكومة، وتشجيع اللبنانيين على المساهمة فيها».

إجراءات

تعهدت الحكومة في برنامجها تنفيذ الإجراءات الآتية:

■ ترشيد النفقات الأولية من خلال إعادة النظر في هيكلة الرواتب والمكتسبات في القطاع العام، إضافة إلى توفير في مخصصات النقل وتمديد ساعات العمل من 32 ساعة أسبوعياً إلى 36 ساعة في الحد الأدنى، إضافة إلى خفض نفقات السفر والاتصالات، بما يؤدي إلى تجميد كتلة الأجور وخفض حجم القطاع العام تدريجياً من خلال عدم ملء الشواغر في الملاكات والرهان على خروج 20 في المئة من المستخدمين من الوظيفة العامة بسبب بلوغهم سن التقاعد في السنوات العشر المقبلة.

■ إنهاء عمل مجلس الجنوب وصندوق المهجرين.

■ خفض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وذلك من خلال زيادة التعرفة وخفض التعديلات على الشبكة، وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء نحو إشراك القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع والجباية، (شارك في الإعداد حسن شقراني)

ابراهيم الامين

ثوابت سوريا كما عرضت أمام الحريري ورصد بانتظار بروز النتائج والانعكاسات

كما في بيروت، فإن زائر دمشق يلمس اهتماماً مركزياً برصد انعكاسات زيارة رئيس الحكومة سعد الحريري إلى العاصمة السورية ونتائجها. الناس والمسؤولون والإعلاميون مشغولون برصد الأمر. وأبرز قضايا لبنان اليوم هناك، هي الترتيبات الإضافية الخاصة بالزيارة، مع أن التحفظ على ما دار في محادثات الحريري والرئيس السوري بشار الأسد لا يزال قائماً، علماً بأن البارز لدى المعنيين هناك الآن، هو ملف التطبيع النفسي والإنساني إلى جانب التطبيع السياسي والإعلامي والرسمي.

المعنيون على أرفع المستويات، يتحدثون براحة عن «قرار استراتيجي اتخذته الرئيس الأسد يجعل العلاقة مع لبنان من خلال مؤسساته الرسمية أولوية، وأن استقبال الرئيس الحريري بالطريقة التي جرى بها يندرج في هذا السياق، ويهدف إلى تحقيق نتائج على مستوى تحسين العلاقة إلى أبعد مدى، لأن سوريا مقتنعة بأن في ذلك مصلحة لها».

على هذا الأساس، يواجه زوار المسؤولين السوريين على اختلاف الجانبين، بالأسئلة البديهية: كيف كانت ردة فعل اللبنانيين على زيارة الحريري؟ وكيف تصرف أنصاره وكوادرت تياره السياسي؟ وما هي ردود الفعل لدى قواعده الشعبية وفعالياته السياسية والاقتصادية؟ وكيف كان انطباع الآخرين من الجماعات اللبنانية، بما في ذلك الحلفاء؟ وكي لا يتعبهم الزائر بأسئلة تفصيلية، يعرض المسؤولون ما في جعبتهم أو ما يودون الحديث عنه بشأن محادثات الحريري. وهم يركزون على الآتي:

أولاً: لقد سمع الحريري تأكيداً مباشراً أن لا علاقة لسوريا باغتيال والده، وأن الدولة السورية مسؤولة عن هذا الموقف، وإذا ثبت تورط أي مواطن سوري، بمعزل عن موقعه داخل النظام أو خارجه، وأثبت ذلك بالأدلة الحقيقية والصلبة، فإن سوريا ستحاكمه وفق المقتضى،

كلام صريح عن الأداء السياسي والإعلامي لفرق الحريري وتحديق في حجم المتغير فيه بعد الزيارة

عبد الرحمن البرزي نبيه مسؤولين سوريين إلى خطورة خطأ حصر التواصل مع لبنان بزعماء الطوائف

وسيُعدم أمام الجمهور. لكن سوريا ترفض أي محاولة لاستغلال هذه الجريمة أو التحقيقات فيها لابتزازها وتعريض سمعتها أو سمعة مواطنيها للأذى. وهي لن تقبل في أي حال من الأحوال تكرار تجربة شهود الزور. وملك الدعوى القضائية المقامة من اللواء جميل السيد على عدد من اللبنانيين والسوريين والعرب والأجانب، هو موضوع قضائي لن يسمح لأحد في الدولة أو خارجها بالتدخل فيه.

ثانياً: إن سوريا مهتمة بتعزيز العلاقات مع الحكومة اللبنانية، وهي مستعدة لإعادة النظر والمناقشة في أي اتفاق سابق أو أي مشروع اتفاق دون أي تحفظ، وستقوم بما تطلبه مصلحتها، أخذاً في الاعتبار أن أي نقض أو إلغاء لأي تفاهم أو اتفاق لن يحصل بمبادرة منها، وإذا أراد لبنان ذلك فليطلب هو ذلك.

ثالثاً: إن سوريا تتميز جيداً بين القوى الفاعلة في لبنان، وهي لا تضع شرطاً على أحد لتقديم معه علاقة سوى عدم الارتباط بأي شكل من الأشكال بالمشروع الإسرائيلي، وعدم العمل على تقسيم لبنان. وإن سوريا تتخذ موقفاً واضحاً لا لبس فيه ولا مداورة ولا محاباة يتعلق بدعمها المقاومة في لبنان، وهي في الوقت نفسه مستعدة للتواصل مع الجميع، ولكنها تحصر علاقتها بالدولة من خلال المؤسسات الرسمية.

رابعاً: إن سوريا لا تفكر، وليس لديها المصلحة ولا الرغبة في العودة إلى لبنان، عسكرياً أو أمنياً أو غير ذلك، وإن الألية التي اعتمدت في متابعة الملف اللبناني سابقاً لم تعد موجودة ولم يعد هناك ملف اسمه لبنان يقوده شخص، بل هناك علاقات متنوعة مع لبنان، يتابعها كل مسؤول بحسب اختصاصه، وإن سوريا مهتمة بأن يكون للتمثيل الدبلوماسي بين البلدين دوره الحقيقي.

خامساً: إن سوريا مستعدة لمناقشة أي أمر يريد المسؤولون في لبنان إثارته، بما في ذلك النقاط التي أجمع عليها في طاولة الحوار اللبناني أو ما يمكن تصنيفه بأنه موضوع خلافي. وإن الأمر يحصل من خلال المؤسسات الرسمية المعنية.

سادساً: سيصار إلى تنظيم العلاقات على المستويات كلها، وسيقوم مسؤولون من الصف الأول في سوريا بزيارة لبنان، على أن تتوج بزيارة للرئيس الأسد حين يحين موعداً.

وفي سياق رصد النتائج المباشرة لزيارة الحريري، يبدو أن هناك اتصالات قائمة من دون ضجيج مع عدد غير قليل من الشخصيات النيابية والسياسية، وحتى مع فعاليات لديها دورها البارز، مناطقياً وقطاعياً، وهي محسوبة على المستقبل، وترغب في إعادة التواصل مع دمشق، وثمة عبارات كثيرة يسمعها المسؤولون السوريون من هؤلاء تركز على أن «الماضي السيئ يجب دفنه، كما يجب العمل على بناء الثقة واستعادة قوة العلاقات»، إضافة إلى كلام يعكس «انتهائية» قائله لناحية التبرؤ من جملة مواقف واتهام شخصيات قريبة من الحريري ومن قيادات الـ 14 آذار بأنها تقف خلفه.

وكان لافتاً أن المسؤولين السوريين سمعوا قراءات من نوع يدعوهم إلى التروي في مقاربة الأمر، ولكن إلى العمل بطريقة مختلفة تجعل الاهتمام يتركز على الناس وقواعد الطوائف أو الجماعات لا على قياداتهم فحسب. ومن بين أصحاب وجهة النظر هذه، رئيس بلدية صيدا الدكتور عبد الرحمن البرزي، وهو الآتي من مدينة بحطى فيها وحليفه رئيس التنظيم الشعبي الناصري، أسامة سعد، بتمثيل حقيقي يناسف تيار المستقبل على قيادة المدينة. والبرزي لم تنقطع علاقته يوماً بسوريا، وهو تعرض لضغوط قوية ومباشرة بسبب موقفه. وجرت محاولة من مقرّبين من آل الحريري للإساءة إلى عائلته من خلال استدعاء شقيقته إلى التحقيق وسؤالها عن حقيقة أنها سمعت من مسؤول جهاز أمني أنه يجري إعداد لعملية اغتيال الحريري. والبرزي قال أمام مسؤولين سوريين كلاماً في ما خصّ زيارة الحريري، يتضمّن وجهة نظر متكاملة، لكن البارز فيه أنه لا يمكن العودة إلى سياسة إدارة العلاقات مع لبنان من خلال زعماء الطوائف، وأن هؤلاء عندما يأتون إلى سوريا لا يجلبون طوائفهم معهم، وأن زيارة الحريري مهمة للغاية، ويجب العمل على تعزيز هذا النوع من التواصل معه، لكن لا يجوز الاعتماد على هذه اللقاءات، وهذه العلاقة لأجل تغيير المناخ الذي يعيش غالبية السنة في ظلّه، وأن المهم العمل على بناء علاقات وفق منظومة المصالح المشتركة، وأنه في ما يتحمّل اللبنانيون مسؤولية في تنظيم هذا الأمر، يجب على سوريا الأخذ في الاعتبار أن من الخطأ الكبير اللجوء إلى سياسة اختصار لبنان بعدد قليل من القيادات التي تمثل قواعد طائفية كبيرة وعلى أساس أن هذا يكفي.

ربما، بل الأكيد، أن البرزي قال أكثر من ذلك، لكن المهم في الأمر، هو أن على حلفاء سوريا في لبنان التسارعة إلى فتح نقاش بشأن المجدي وغير المجدي من أليات التواصل التي قامت سابقاً أو التي يرغب خصوم سوريا في إنعاشها من جديد.

فيما، بل الأكيد، أن البرزي قال أكثر من ذلك، لكن المهم في الأمر، هو أن على حلفاء سوريا في لبنان التسارعة إلى فتح نقاش بشأن المجدي وغير المجدي من أليات التواصل التي قامت سابقاً أو التي يرغب خصوم سوريا في إنعاشها من جديد.

فيما، بل الأكيد، أن البرزي قال أكثر من ذلك، لكن المهم في الأمر، هو أن على حلفاء سوريا في لبنان التسارعة إلى فتح نقاش بشأن المجدي وغير المجدي من أليات التواصل التي قامت سابقاً أو التي يرغب خصوم سوريا في إنعاشها من جديد.

فيما، بل الأكيد، أن البرزي قال أكثر من ذلك، لكن المهم في الأمر، هو أن على حلفاء سوريا في لبنان التسارعة إلى فتح نقاش بشأن المجدي وغير المجدي من أليات التواصل التي قامت سابقاً أو التي يرغب خصوم سوريا في إنعاشها من جديد.

فيما، بل الأكيد، أن البرزي قال أكثر من ذلك، لكن المهم في الأمر، هو أن على حلفاء سوريا في لبنان التسارعة إلى فتح نقاش بشأن المجدي وغير المجدي من أليات التواصل التي قامت سابقاً أو التي يرغب خصوم سوريا في إنعاشها من جديد.

فيما، بل الأكيد، أن البرزي قال أكثر من ذلك، لكن المهم في الأمر، هو أن على حلفاء سوريا في لبنان التسارعة إلى فتح نقاش بشأن المجدي وغير المجدي من أليات التواصل التي قامت سابقاً أو التي يرغب خصوم سوريا في إنعاشها من جديد.